



USAID

من الشعب الأمريكي



ورشة عمل آلية إعداد وتنفيذ موازنات المحافظات

مشروع دعم اللامركزية والحكم المحلي USAID CITIES

الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية



USAID

من الشعب الأمريكي



مفهوم الموازنة أنواع الموازنات ومراحل دورة الموازنة

اليوم الأول



USAID

من الشعب الأمريكي



الأهداف الرئيسية للبرنامج التدريبي

يهدف هذا البرنامج الى ما يلي:

- تمكين المشاركين من التعرف على مفهوم الموازنة ومراحل دورة الموازنة.
- تمكين المشاركين من التعرف على انواع الموازنات والنماذج المستخدمة.
- تعريف المشاركين على أسس ومعايير احتساب سقوف موازنات المحافظات والاطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة.
- تعريف المشاركين على آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات.



USAID

من الشعب الأمريكي



الموازنة (مفاهيم عامة وتعريفات)

محتويات العرض

التعريفات والمصطلحات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الموازنة

مفاهيم عامة وتعريفات

- الدائرة الحكومية : أي وزارة أو دائرة أو سلطة أو هيئة عامة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة.
- الوحدة الحكومية : أي هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو سلطة أو منشأة عامة مستقلة مالياً و/أو إدارياً تدخل موازنتها ضمن موازنات الوحدات الحكومية.
- الموازنة العامة : خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن إطار مالي متوسط المدى.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

- السنة المالية: السنة التي تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة ذاتها.
- الإيرادات: جميع الضرائب والرسوم والعوائد والأرباح والفوائد والمنح وأي أموال أخرى ترد للخزينة العامة أو لأي وحدة حكومية.
- النفقات: المبالغ المخصصة للدوائر الحكومية والوحدات الحكومية لتمويل كافة بنود نفقاتها الجارية والرأسمالية حسب قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

عجز/وفر الموازنة: الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات.

■ المخصصات: الحد الأعلى لنفقات الفصل أو البرنامج أو المشروع أو النشاط أو المادة أو البند الذي يتم إدراجه في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

■ الإطار المالي متوسط المدى: الخطة المالية للحكومة وسياستها خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين والمستندة إلى توقعات الاقتصاد الوطني والمبنيّة على عدد من التوجهات والفرضيات وتوقعات المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

- إطار الإنفاق متوسط المدى: الخطة التفصيلية للنفقات المتوقعة للدوائر والوحدات الحكومية خلال المدى المتوسط لسنة الموازنة وسنتين تأشيريتين.
- تعميم الموازنة: تعميم يصدره رئيس الوزراء في شهر أيار من كل عام يتضمن تعليمات للدوائر والوحدات الحكومية لإعداد مشاريع موازاناتها وجداول تشكيلاتها للعام القادم مرفقا به سقوف أولية للدوائر والوحدات الحكومية.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

■ بلاغ الموازنة العامة: بلاغ يصدره رئيس الوزراء في شهر أيلول من كل عام لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لسنة مالية معينة متضمناً الإجراءات التي ستتبعها الحكومة في إعداد الموازنة لسنة الموازنة وسنتين تأشيرتين والتوجهات والتوقعات الرئيسية والفرصيات والإجراءات المالية التي تم الاستناد إليها في إعداد تقديرات الموازنة مرفقاً به سقف الإنفاق النهائي لكل دائرة ووحدة حكومية والإجراءات والتعليمات الواجب التقيد بها من قبل الدوائر والوحدات الحكومية عند إعداد مشاريع موازاناتها وجداول تشكيلاتها.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

■ الموازنة الموجهة بالنتائج: المنهجية المستخدمة في إعداد قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والتي بموجبها تقوم الدوائر والوحدات الحكومية بتحديد رؤيتها ورسالتها وأهدافها الاستراتيجية وبرامجها ومشاريعها وأنشطتها ومؤشرات قياس الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج على أن تكون واضحة ومحددة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة بإطار زمني وأن تكون منسجمة مع رؤية ورسالة الدوائر والوحدات الحكومية لتحقيق الأهداف والأولويات الوطنية.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

- النفقات الطارئة: المبالغ المخصصة لمواجهة الظروف الطارئة والمستجدات غير المتوقعة ضمن قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.
- خارطة الحسابات: مجموعة من التصنيفات المتسقة والمناسبة لمعاملات النظام المالي الحكومي تتضمن التصنيف الوظيفي والاقتصادي والتنظيمي والبرامجي والتمويلي والجغرافي للبيانات المالية الحكومية.
- أمر مالي عام: إذن بالإنفاق يصدره الوزير يتم بموجبه السماح للدوائر والوحدات الحكومية بالإنفاق من المخصصات الجارية المرصودة في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

■ أمر مالي خاص: إذن بالإئفاق يصدره الوزير يتم بموجبه السماح للدوائر والوحدات الحكومية بالإئفاق من المخصصات الرأسمالية المرصودة في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية.

■ النفقات الضريبية: حجم المبالغ الناتجة عن التخفيضات والإعفاءات الضريبية لمكلفين محددين وفقاً للتشريعات النافذة مقارنة بالنظام الضريبي المرجعي.

■ المتابعة والتقييم: متابعة وقياس مؤشرات الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية والبرامج في قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية للتأكد من تحقيقها للنتائج المستهدفة.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

- ملحق الموازنة: قانون ملحق بقانون الموازنة العامة و/ أو قانون موازنات الوحدات الحكومية يتم إصداره خلال السنة المالية في حال اقتضت المصلحة العامة صرف نفقات إضافية ليست لها مخصصات في قانون الموازنة العامة و/ أو قانون موازنات الوحدات الحكومية.
- الحسابات الختامية: بيان المركز المالي وبيان الأداء المالي وبيان التغيرات في صافي الأصول وبيان التدفق النقدي والملاحظات والإيضاحات المتعلقة بهذه البيانات.
- حساب الخزينة العام: حساب الحكومة لدى البنك المركزي الأردني الذي تودع فيه الإيرادات وتصرف منه النفقات.

مفاهيم عامة وتعريفات- تابع

- حساب الخزينة الموحد: حساب الخزينة لدى البنك المركزي الأردني والبنك التجاري المعتمد من قبل وزارة المالية لهذه الغاية.
- جدول التشكيلات: مجموعة الوظائف والفئات والدرجات والرواتب المحددة لكل منها في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة أو قانون موازنات الوحدات الحكومية أو موازنة أي من الدوائر الأخرى.



USAID

من الشعب الأمريكي



أنواع الموازنات

أنواع الموازنات

- موازنة البنود (الموازنة التقليدية).
- الموازنة الصفرية.
- الموازنة الموجهة بالنتائج (ROB).

الموازنة الموجهة بالنتائج

اعداد الموازنة وفق منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج ROB
والممارسات العالمية المثلى في مجال اعداد الموازنات.

نقاط الضعف في اعداد وتنفيذ الموازنة قبل عملية الاصلاح

- اعداد الموازنة كان يتم بناء على البيانات التاريخية واحتساب نسبة نمو محددة.
- التفاوض المضمني كان عنصر اساسي في عملية اعداد الموازنة.
- لا يوجد ربط بين الاهداف الوطنية ، التخطيط الاستراتيجي المؤسسي والموازنة .
- لم تركز الموازنة العامة على مخرجات الانفاق وإنما كانت تركز اكثر على المدخلات.
- الاساس المعتمد في بناء الموازنة لا يراعي وجود رؤية مالية واضحة وعجز مستهدف.
- اوجه الانفاق لم تكن واضحة بشكل محدد وكانت في الغالب تتسم بالعمومية.
- تصنيف بنود الموازنة لا يحقق الشفافية وسهولة التعامل مع البيانات.

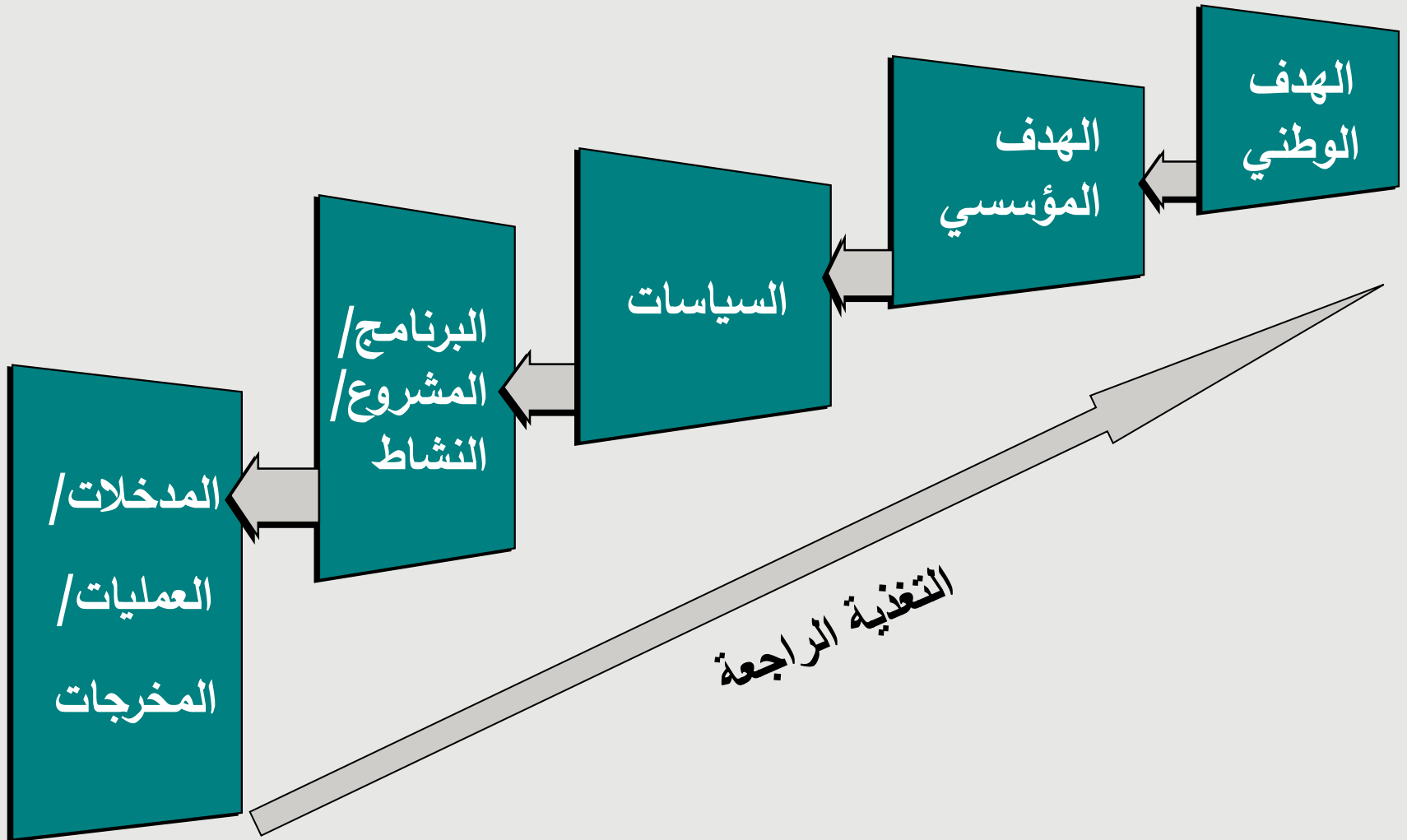
الموازنة الموجهة بالنتائج ROB

- الاهداف الرئيسة من تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج
- اداه هامة للتعرف الى مساهمة الحكومة في تحقيق الاهداف الوطنية.
- ربط الموازنة بالتخطيط الاستراتيجي (مدى تحقيق الاهداف الإستراتيجية للمؤسسة وترابطها مع تحقيق الاهداف والأولويات الوطنية) .
- ربط الانفاق العام بالنتائج .
- قياس كفاءة الانفاق على البرامج والمشاريع من خلال منظومة مؤشرات الاداء .
- تحقيق الشفافية وتطبيق المساءلة وفق اسس موضوعية .

مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج

هي الموازنة التي تعتمد على الربط بين الانفاق على نشاطات أية مؤسسة ونتائج هذا الانفاق من خلال وضع منظومة مؤشرات لقياس الاداء لكافة المستويات لتحقيق كفاءة وفاعلية الانفاق والوصول الى الأهداف والالويات .

مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج- تابع



متطلبات تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج

- وضع أهداف استراتيجية مؤسسية للوزارة/الدائرة وربطها بالأهداف والاولويات الوطنية.
- تحديد البرامج والمشاريع ومؤشرات قياس ادائها لضمان تحقيق تلك الأهداف.
- تحديد مسؤولية التنفيذ.
- دراسة وتحديد تكاليف كل نشاط او مشروع او برنامج.
- تحديد البيانات الكمية والنوعية عن كل نشاط او مشروع او برنامج وتوفير نظام معلوماتي لمعالجة هذه البيانات.
- تحديد مصادر التمويل.
- تحديد أولويات تنفيذ البرامج والأنشطة ووضع برنامج زمني لذلك.

إيجابيات تطبيق الموازنة الموجهة بالنتائج

- تزيد من فاعلية التخطيط و عملية صنع القرار .
- ضمان تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسة والمساهمة في تحقيق الاولويات الوطنية .
- استخدام الموارد المتاحة بصورة أمثل وزيادة كفاءة الانفاق من خلال متابعة التنفيذ وقياس نتائجه مقارنة بما هو مخطط مسبقا.
- تحديد مراكز المسؤولية.
- تحقيق الشفافية وتطبيق المساءلة وفق اسس علمية .

مصاعب التطبيق

واجهت دائرة الموازنة العامة عدد من المصاعب في تنفيذ هذه الإصلاحات من أهمها:

- عدم توفر المعرفة الكافية في الوزارات والدوائر الحكومية والكوادر العاملة في المؤسسات للتعامل مع هذه المفاهيم .
- وجود بعض المقاومة لدى بعض الجهات نظرا لما يتطلبه تطبيق هذه المفاهيم من اعمال اضافية.
- عدم توفر البيانات الكافية لدى بعض الاجهزة الحكومية والمؤسسات .

مصاعب التطبيق - تابع

- عدم اعتماد بعض الجهات على التخطيط الاستراتيجي العلمي.
- تم تذليل هذه المصاعب عن طريق الجهد الكبير لكوادر دائرة الموازنة العامة في ترسيخ هذه المفاهيم لدى معظم الجهات والمؤسسات لتصبح جزءاً من الثقافة المؤسسية عن طريق ندوات التوعية للإدارات العليا، التدريب من قبل محلي الموازنة والعمل الميداني من قبل محلي الموازنة مع الوزارات / الدوائر الحكومية لترسيخ هذا المفهوم واعتماد هذه المنهجية .

مفهوم المسائلة والشفافية وعلاقته بالموازنة

تعتمد على مجموعة من المرتكزات ومن اهمها :-

- إشراك الجمهور في عملية الموازنة (الموازنة التشاركية).
- آليات اعداد الموازنة ومدى وضوحها .
- قوة السلطة التشريعية
- قوة مجالس المحافظات
- قوة الاجهزة الرقابية.
- تعميم الموازنة المقررة على المواطنين .



USAID

من الشعب الأمريكي



مؤشرات قياس الاداء

مؤشرات قياس الأداء

لماذا نقيس الأداء؟

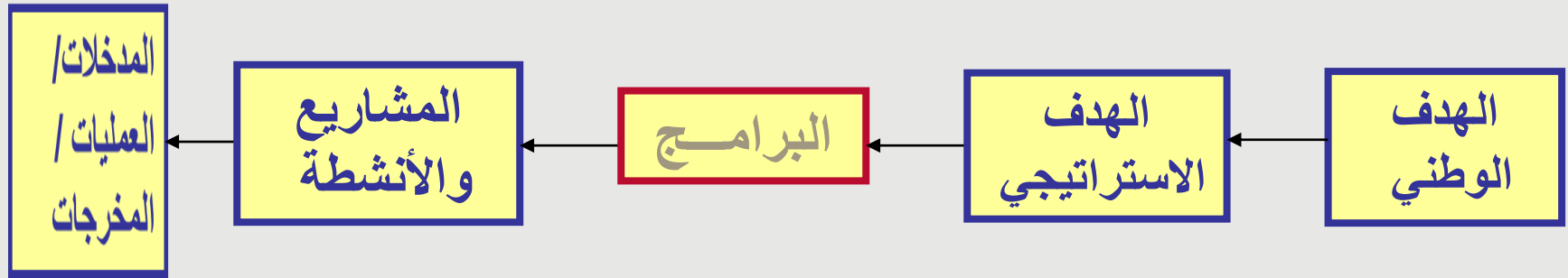
- ضمان الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة.
- مساعدة الحكومة على اتخاذ قرارات الموازنة الصحيحة والمساهمة في تحسين عملية إيصال الخدمة.
- تقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الوزارة الإستراتيجية.
- تحديد المشاكل والقيام بالتصحيات الضرورية.
- إظهار نواحي الفشل والنجاح في البرامج والسياسات.
- القيام بمقارنات مؤسسية عبر المحافظات والمؤسسات (مثل المدارس والعيادات)، وعالمياً.

مواصفات المؤشرات الجيدة

□ يجب أن يكون مؤشر قياس الأداء:

1. محدد Specific
2. قابل للقياس Measurable
3. قابل للتحقق Achievable
4. معقول Reasonable
5. محدد بوقت Time frame

مستويات مؤشرات قياس الأداء



مؤشر قياس الأداء

- عبارة عن معيار لتقييم أداء معين.
- يوضع مؤشر قياس الأداء بهدف متابعة الأداء على مستوى الهدف الاستراتيجي والبرنامج.
- يستخدم كأداة لتقييم الإنجاز على مستوى المدخلات، العمليات، المخرجات والأثر.
- يمكن الإدارة من الكشف المبكر عن مواطن الضعف لاتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لضمان تحقيق الأهداف المخطط لها.

أنواع مختلفة من معايير الأداء

■ كمية الخدمة الموفرة: تصف مؤشرات الكمية الأداء من حيث العدد، وهي تحتاج لوحدة قياس مثل عدد، كيلومتر، ليتر، ... الخ.
– عدد الأطفال الذين تم تطعيمهم

■ نوعية الخدمة الموفرة: تعكس مؤشرات النوعية مستوى الخدمات، وترتكز على احتياجات العميل، ورضا العميل وسهولة الوصول إليها وغير ذلك

– متماشية مع بروتوكول منظمة الصحة العالمية

قائمة جرد لتقييم مؤشرات الأداء

لا	نعم	قائمة جرد لتقييم مؤشرات الاداء
		هل يوجد للمؤشرات تركيز خارجي مع مجموعة مستهدفة محددة؟
		هل المؤشرات قابلة للقياس؟
		هل يسهل فهم المؤشرات؟
		هل تغطي المؤشرات عمل الوزارة الجوهرية؟
		هل ستساعد المؤشرات في عملية صنع القرار المتعلقة بإيصال الخدمة؟
		هل المؤشرات قابلة للمقارنة عبر الزمن ومع المحافظات الأخرى؟
		هل المؤشرات متناغمة مع بعضها؟

مؤشرات الأداء

تطرح مؤشرات الأداء أسئلة مثل:

- هل يتم إيصال الخدمات حسب توقعاتنا؟
- هل يتم إيصال الخدمات بكلفة مقبولة؟
- هل يتم إيصال الخدمات ضمن إطار زمني معقول؟
- هل تحقق الخدمات المعايير المعطاة؟



USAID

من الشعب الأمريكي



مراحل دورة الموازنة

مراحل الموازنة العامة

تمر دورة الموازنة بخمسة مراحل رئيسية وهي :-

- التحضير للموازنة
- الأعداد والتقدير
- اقرار الموازنة
- تنفيذ الموازنة
- مراقبة ومتابعة تنفيذ الموازنة

مرحلة التحضير

- وتتضمن هذه المرحلة قيام وزير المالية باصدار تعميم لكافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية متضمن السقوف المالية الاولية للبدء بالتحضير لاعداد مشروع الموازنة للعام المقبل .
- تقوم كل وزارة او دائرة بمخاطبة كافة مديرياتها واقسامها لتحديد احتياجاتها البشرية والتكنولوجية واللوجستية للسنة المالية القادمة
- (موازنة لكل مديرية / قسم) مرفقة بخطة عمل لكل مديرية والاعمال المنوي انجازها .
- تقوم الدائرة المالية في هذه الوزارات بمناقشة طلبات واحتياجات هذه المديريات لتحديد الاولويات لديها والوصول الى وجهة نظر مشتركة بهذا الخصوص .

مرحلة التحضير- تابع

- تقوم الدائرة المالية بتجميع طلبات واحتياجات كافة المديريات والاقسام (موازنات كافة المديريات والاقسام) بوثيقة موحدة وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة مشروع موازنة الوزارة او الدائرة للسنة المالية القادمة .

- تقوم الوزارة او الدائرة بمراجعة خطتها الاستراتيجية وتحديد الاهداف المنوي تحقيقها خلال الفترة القادمة وتحديد مقدار الانجاز المتوقع تحقيقه وعكسه على قيم مؤشرات الاداء لديها

مرحلة إعداد الموازنة العامة

وتشمل هذه المرحلة ما يلي:-

- إن عملية إعداد مشروع قانون الموازنة العامة تعتبر من أهم مراحل دورة الموازنة وأدقها وذلك لأن نتائج هذا الإعداد ومدى فاعليته تؤثر في جميع مراحل الموازنة اللاحقة وفيما يلي الخطوات الرئيسية لمرحلة إعداد مشروع قانون الموازنة العامة في الأردن:-

مرحلة إعداد الموازنة العامة- تابع

1. إصدار بلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشاريع المؤسسات العامة المستقلة من قبل رئاسة الوزراء ويتضمن هذا البلاغ الأسس والتعليمات الواجب أتباعها من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية عند إعدادها لمشروع موازنتها للسنة المالية المقبلة ومواعيد تقديم كشوفات الإيرادات والنفقات (جارية ورأسمالية) وجداول تشكيلات الوظائف إلى دائرة الموازنة العامة وكذلك موعد تقديم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الوزراء وذلك حسب منهجية تطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

مرحلة إعداد الموازنة العامة- تابع

2. تقوم دائرة الموازنة العامة بالاتصال مع الأشخاص المعنيين بإعداد الموازنات في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة بمراجعة دائرة الموازنة العامة للحصول على بلاغ إعداد الموازنة والنماذج المعتمدة لإعداد مشاريع موازنها عليها على أن تكون هذه الموازنات مستندة إلى خطط عمل سنوية يتم صياغتها في كل وزارة أو دائرة أو مؤسسة عامة مستقلة تتضمن الرؤيا والرسالة والأهداف الاستراتيجية والبرامج المتعلقة بها ومؤشرات قياس الأداء ، المراد تحقيقها خلال الثلاث سنوات القادمة بالإضافة إلى تقدير الكلف المالية المتوقعة لتنفيذ هذه البرامج وبما ينسجم مع متطلبات الموازنة الموجهة بالنتائج .

مرحلة إعداد الموازنة العامة- تابع

3. تقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية بالتعميم على إداراتها المختلفة ومطالبتها بتقديم توقعاتها عن نشاطاتها وأعمالها للسنة المالية المقبلة، وتقديم مقترحاتها بخصوص إعداد الموازنة الخاصة بها حسب الأسس الواردة في بلاغ إعداد الموازنة، وتتولى الإدارة العليا فيما يتعلق بمركز الوزارة أو الدائرة والمحافظين فيما يتعلق بالإدارات الحكومية في المحافظات والألوية القيام بدراسة المقترحات المقدمة ومناقشتها مع مديرية الإدارات والوحدات والمجالس التنفيذية للمحافظات والعمل على إجراء أية تعديلات على المقترحات والمشروعات المقدمة منهم ووضع مشروع نهائي للموازنة.

مرحلة إعداد الموازنة العامة- تابع

4. تقوم دائرة الموازنة العامة باستلام مشاريع الموازنات المقدمة من الوزارات والدوائر الحكومية حيث يتم دراستها من قبل المختصين بالدائرة، ثم تبدأ المناقشة بين الوزارات والدوائر المعنية ودائرة الموازنة العامة حول مدى ملائمة الأهداف المؤسسية مع الأهداف الوطنية ومؤشرات قياس الأداء للأهداف والبرامج وترتيب أولويات الانفاق ضمن الموارد المالية المتاحة .

5. بعد الانتهاء من مرحلة مناقشة مشاريع الموازنات المقدمة من الوزارات والدوائر الحكومية يتم التوصل إلى صورة إجمالية أولية لحجم الإيرادات والنفقات المقدرة للسنة المالية المقبلة ومقدار العجز المقدر .

مرحلة إعداد الموازنة العامة- تابع

6. تتم مراجعة الإيرادات والنفقات في ضوء المحددات سالفه الذكر ليتم بعدها التوصل إلى الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة للعام القادم.

7. يقوم وزير المالية بمناقشة مشروع الموازنة مع مدير الموازنة العامة وبعد انتهاء المناقشات وإجراء التعديلات اللازمة يقوم وزير المالية باعتماد مشروع قانون الموازنة العامة.

مرحلة إعداد الموازنة العامة- تابع

8. يتم استعراض الصورة الاجمالية للموازنة من قبل المجلس الاستشاري للموازنة في ضوء تقييم الوضع المالي والاقتصادية للسنة الحالية والأبعاد المتوقعة للسنة المقبلة.

9. يرفع بعدها مشروع قانون الموازنة العامة لمجلس الوزراء، حيث تتم دراسته ومناقشته بعناية ويقوم بإجراء أية تعديلات قد يراها مناسبة وتنسجم مع اتجاهات السياسة العامة ويتم وضع الموازنة في صورتها النهائية، حيث يتم رفع مشروع قانون الموازنة إلى مجلس الأمة للمناقشة النهائية وفق أحكام الدستور .

مرحلة إقرار الموازنة العامة :-

■ تمثل عملية إقرار الموازنة أو المصادقة عليها المرحلة الأخيرة التي تناقش الموازنة من خلالها قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ .

■ ويمكن توضيح خطوات إقرار الموازنة العامة في الأردن بما يلي :-

1. يقوم مجلس الوزراء بإحالة مشروع قانون الموازنة العامة بصورته النهائية إلى مجلس الأمة وذلك قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل وفقا للمادة (112) من الدستور .

مرحلة إقرار الموازنة العامة- تابع

2. يلقي وزير المالية بيان (خطاب) الموازنة العامة موضحا فيه أبعاد مشروع قانون الموازنة والمرتكزات الأساسية الواردة فيه وسياسة وبرنامج عمل الحكومة خلال السنة المالية المقبلة .

3. يقوم مجلس النواب بإحالة مشروع القانون إلى اللجنة المالية والاقتصادية المشكلة من قبل المجلس لدراسته ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ومن ثم رفع التوصيات اللازمة لمجلس النواب .

مرحلة إقرار الموازنة العامة- تابع

4. تعقد جلسة خاصة لمجلس النواب تخصص لمناقشة مشروع قانون الموازنة، ويحضر هذه الجلسة رئيس الوزراء والوزراء وكذلك ممن يرغبون من عامة الشعب في حضور الجلسة، حيث تقدم اللجنة المالية تقريرها متضمنا ملاحظاتها وتوصياتها على المشروع ويتم مناقشته مع مشروع قانون الموازنة العامة، ومن ثم يفتح المجال أمام من يرغب من النواب في الاشتراك في المناقشة العامة على مشروع القانون، ثم يقدم رئيس الوزراء ووزير المالية رد الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وعلى ملاحظات النواب التي أثيرت أثناء المناقشة .

مرحلة إقرار الموازنة العامة- تابع

5. لمجلس النواب عند مناقشته لمشروع قانون الموازنة العامة أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات وفقاً لنص المادة (112/4) من الدستور .

6. لا يقبل أثناء المناقشة في الموازنة العامة أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان وفقاً للمادة (112/5) من الدستور .

7. بعد الاستماع إلى رد الحكومة يتم الاقتراع على مشروع قانون الموازنة العامة فصلاً فصلاً وفقاً للمادة (112/2) من الدستور .

مرحلة إقرار الموازنة العامة- تابع

8. بعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس الأعيان، يعاد للحكومة لرفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه في حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، يحال بعدها إلى مجلس الأعيان الذي يقوم بدوره بإحالته إلى لجنته المالية والاقتصادية لدراسته وتقديم تقرير عنه في جلسة خاصة تعقد لمناقشته وتتبع نفس الإجراءات التي اتبعت في مجلس النواب.

9. واستصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه ليصبح قانونا ساري المفعول يعمل به اعتبارا من تاريخ 1/1 من كل سنة مالية.

مرحلة تنفيذ الموازنة العامة :-

- يتم تنفيذ قانون الموازنة العامة السنوي للدولة من خلال أدوات تنفيذ الموازنة وهي والأوامر المالية العامة والخاصة والحوالات المالية والمناقلات والمواقف المالية إضافة لأوامر الالتزام المختلفة وكذلك متابعة الإنجاز وتقييم الأداء من خلال الزيارات الميدانية للمشاريع والبرامج المختلفة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومتابعة توصيات اللجنة المالية لمجلسي الأعيان والنواب المتعلقة بقانون الموازنة العامة بالتنسيق مع الوزارات والدوائر المعنية وقرارات رئاسة الوزراء .
- وتبدأ مرحلة تنفيذ الموازنة مباشرة من لحظة نشر قانون الموازنة العامة في الجريدة الرسمية حيث يصبح بعدها ساري المفعول، وفي ضوء ذلك تبدأ الإجراءات العملية لمرحلة التنفيذ.

مرحلة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة

- إن الرقابة على تنفيذ الموازنة هي في الأصل من اختصاص السلطة التشريعية لأنها تعتبر رقابة على السلطة التنفيذية للتأكد من مدى تقيدها بإجازة الجباية والإنفاق، ويعتمد في ذلك على تقارير دورية تقدمها لها جهات متخصصة في الرقابة المالية .
- وفيما يلي الجهات المتخصصة والتي تقوم بالرقابة على تنفيذ الموازنة:

– السلطة التشريعية (مجلسي الاعيان والنواب)

– دائرة الموازنة العامة.

– وزارة المالية.

– ديوان المحاسبة.



USAID

من الشعب الأمريكي



اليوم الثاني

موازنات المحافظات



USAID

من الشعب الأمريكي



الإطار الزمني لمراحل اعداد موازنات المحافظات

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة

التاريخ	الإجراء	الجهة المسؤولة
نيسان	مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.	دائرة الموازنة العامة
منتصف آيار	الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقوف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة.	دائرة الموازنة العامة
منتصف تموز	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط . قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنت المحافظات للمدى المتوسط.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات
منتصف آب	قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنت المحافظات المحال اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.	مجالس المحافظات
منتصف ايلول	قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنت الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاه من دراسة مشروعات موازنت الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار اتفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية	دائرة الموازنة العامة
نهاية ايلول	اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإتفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشتمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنت المحافظات.	دائرة الموازنة العامة
مطلع تشرين الاول	اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.	رئاسة الوزراء
منتصف تشرين الاول	قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات.	كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية
نهاية تشرين الاول	اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتها واجراء أي تعديلات عليهما.	دائرة الموازنة العامة المجلس الاستشاري للموازنة العامة
منتصف تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنت الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشته واققراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.	دائرة الموازنة العامة مجلس الوزراء
نهاية تشرين الثاني	تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الامة.	رئاسة الوزراء
كانون اول	مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.	مجلس الأمة

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

- العملية: مراجعة السقوف الاولية للوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمحافظات، وتحديث المؤشرات الاقتصادية الكلية.
- الوقت: شهر نيسان.
- المسؤولية: دائرة الموازنة العامة.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

■ العملية: الطلب من الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات تزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط بموجب تعميم صادر عن دولة رئيس الوزراء متضمناً اعتماد سقف جزئية أولية لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية ومحافظة.

■ الوقت: منتصف أيار.

■ المسؤولية: دائرة الموازنة العامة.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

- العملية: قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط. قيام المجالس التنفيذية في المحافظات بتزويد مجالس المحافظات بمشاريع موازنت المحافظات للمدى المتوسط.
- الوقت: منتصف تموز.
- المسؤولية: كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والمجالس التنفيذية للمحافظات.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

- العملية: قيام مجالس المحافظات بإقرار مشاريع موازنات المحافظات المحال اليها من المجالس التنفيذية للمحافظات وتزويد دائرة الموازنة العامة والوزارات والدوائر الحكومية بها.
- الوقت: منتصف آب.
- المسؤولية: مجالس المحافظات.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

- العملية: قيام دائرة الموازنة العامة بإدراج المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات ضمن مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية والانتهاء من دراسة مشروعات موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية واعداد اطار انفاق متوسط المدى للوزارات والدوائر الحكومية.
- الوقت: منتصف أيلول.
- المسؤولية: دائرة الموازنة العامة.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

- العملية: اعداد بلاغ الموازنة العامة متضمناً تحديد السقف الكلي للإنفاق العام والسقوف الجزئية لنفقات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بحيث يشمل السقف الجزئي للوزارات والدوائر الحكومية على سقوف موازنات المحافظات.
- الوقت: نهاية أيلول.
- المسؤولية: دائرة الموازنة العامة.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

■ العملية: اصدار بلاغ الموازنة العامة بعد اقراره.

■ الوقت: مطلع تشرين الأول.

■ المسؤولية: رئاسة الوزراء.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

■ العملية: قيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بتزويد دائرة الموازنة العامة بمشروعات موازنتها للمدى المتوسط في ضوء بلاغ الموازنة متضمنة المشاريع الرأسمالية الجديدة للمحافظات.

■ الوقت: منتصف تشرين الأول.

■ المسؤولية: كافة الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

■ العملية: اعداد الملامح والابعاد الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وعرضهما على المجلس الاستشاري للموازنة لمناقشتها واجراء أي تعديلات عليهما.

■ الوقت: نهاية تشرين الأول.

■ المسؤولية: دائرة الموازنة العامة، المجلس الاستشاري للموازنة العامة.

الإطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة- تابع

- العملية: تقديم مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لمجلس الوزراء لمناقشته واقراره بعد اجراء التعديلات المطلوبة.
- الوقت: منتصف تشرين الثاني.
- المسؤولية: دائرة الموازنة العامة، مجلس الوزراء.

الإطار الزمني لمراحل إعداد الموازنة- تابع

■ العملية: تقديم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الأمة.

■ الوقت: نهاية تشرين الثاني.

■ المسؤولية: رئاسة الوزراء.

الإطار الزمني لمراحل إعداد الموازنة- تابع

■ العملية: مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وإقراره تمهيداً لصدور الإرادة الملكية السامية بالمصادقة عليه.

■ الوقت: كانون الأول.

■ المسؤولية: مجلس الأمة.



USAID

من الشعب الأمريكي



أسس ومعايير احتساب سقوف موازنات المحافظات

محتويات العرض

- اسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات.
- مفهوم المشروع على مستوى المحافظة وعلى المستوى الوطني.

أسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات

- دراسة التجارب الدولية المتعلقة باللامركزية والاطلاع على آلية تطبيق نهج اللامركزية فيها من خلال الاطلاع على نماذج لبعض دول اوروبا وشرق اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.
- دراسة الأسس والمعايير المتبعة من قبل هذه الدول في تحديد سقف موازنات المحافظات الكلي وآلية توزيعه بين المحافظات، حيث تضمنت هذه الأسس اعتماد نسبة من الإيرادات لتحديد حجم السقف المالي الكلي للمحافظات وتوزيعه بينها بناءً على معايير السكان والمساحة والفقر اضافة الى تحديد حصة ثابتة لكل محافظة من السقف الكلي.

أسس ومعايير تحديد سقفوف موازنات المحافظات

- تم البحث عن معايير ومؤشرات إضافية تخص وضع المملكة لإضفاء مزيداً من العدالة والموضوعية والشفافية في توزيع المخصصات المالية على المحافظات وتم الوصول الى عدة مؤشرات مهمة مثل معيار مستوى البنية التحتية ومستوى الخدمات ومعيار البطالة ومعيار عدد المنشآت الاقتصادية.
- نظراً لعدم توفر بيانات فعلية ودقيقة عن مستوى البنية التحتية ومستوى الخدمات في محافظات المملكة فقد تم استبعاد هذين المعيارين وتم اعتماد معيار البطالة ومعيار عدد المنشآت الاقتصادية في المحافظات ليعبر عن مستوى التنمية فيها.

أسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات

■ بناءً على ما سبق تم اعتماد نسبة 3% من الإيرادات المحلية لعام 2017 والبالغة 220 مليون دينار لتحديد السقف الاجمالي لمشاريع موازنات المحافظات الرأسمالية الجديدة لعام 2018، بحيث يتم الابقاء على المشاريع الرأسمالية القائمة حالياً وقيد التنفيذ ضمن سقف موازنات الوزارات والدوائر الحكومية.

■ تم عمل عدة سيناريوهات لتوزيع السقف الاجمالي على المحافظات باستخدام نسب مختلفة للمعايير التي تم اعتمادها بهدف معرفة اكثر السيناريوهات عدالة وموضوعية لتعزيز مستوى التنمية في المحافظات وتم اعتماد السيناريو التالي:

أسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات

■ توزيع السقف الرأسمالي الإجمالي بين المحافظات بناءً على الأسس والمعايير التالية:

– 30% من السقف الإجمالي توزع بشكل متساوي على جميع المحافظات (الحصة الثابتة).

– 70% من السقف الإجمالي توزع بناءً على معادلة (حصة متغيرة) تضم المؤشرات التالية:

1. مؤشر عدد السكان بوزن نسبي (35%).

2. مؤشري نسبة الفقر والبطالة بوزن نسبي (25%)
لمؤشر الفقر و(25%) لمؤشر البطالة.

أسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات

3. مؤشر المساحة بوزن نسبي (5%).

4. عدد المنشآت الاقتصادية بوزن نسبي (10%).

– من خلال تطبيق الأسس والمعايير السابقة تم التوصل الى سقف موازنة كل محافظة من المشاريع الرأسمالية الجديدة لعام 2018 وكما يلي:

أسس ومعايير تحديد سقف موازنات المحافظات

يبين الجدول التالي حصة كل محافظة من السقف الاجمالي للمحافظات:

المحافظة	السقف الرأسمالي	مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات	المجموع بالألف دينار
اربد	22981	372	23353
المفرق	18952	325	19277
جرش	14974	176	15150
عجلون	15818	189	16007
عمان	34464	474	34938
البلقاء	16400	216	16616
الزرقاء	20322	284	20606
مادبا	13690	162	13852
الكرك	14361	230	14591
معان	19121	162	19283
الطفيلة	13785	155	13940
العقبة	15131	155	15286
المجموع الكلي	220000	2900	222900

أسس ومعايير تحديد سقفوف موازنات المحافظات

- تم تقدير مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات لعام 2018 والتي تمثل النفقات الادارية والتشغيلية لتلك المجالس مثل (مكافآت أعضاء المجالس، الاتصالات، القرطاسية، الصيانة، النفقات الأخرى) كما هو مبين في الجدول السابق.
- وافق مجلس الوزراء على آلية احتساب سقفوف موازنات المحافظات الكلي والأسس والمعايير المعتمدة لتوزيع السقف الكلي بين المحافظات بموجب قراره رقم (2979) تاريخ 2017-5-14.
- بناءً على قرار مجلس الوزراء تم تحديد سقف موازنات المحافظات الكلي وتوزيعه بينها، وتم تضمينها بموجب تعميم دولة رئيس الوزراء بتاريخ 2017-5-18 لإعداد مشروع الموازنة لعام 2018.

مفهوم المشروع

■ المشروع على مستوى المحافظة: هو المشروع الذي يخدم مواطني المحافظة نفسها فقط، ويكون موقعه في نفس المحافظة وذلك لتوفير الخدمات للمواطنين مثل المدارس والمراكز الصحية.

■ المشروع على المستوى الوطني: هو المشروع الذي يخدم مواطني أكثر من محافظة أو على مستوى الوطن ككل. ويكون موقعه في محافظة أو أكثر من محافظة من تلك المحافظات المستفيدة من المشروع مثل السكك الحديدية والطرق الخارجية وبعض مشاريع المياه والطاقة، ويكون ضمن المعايير التالية:

1-المشاريع التي تمتد نتائجها الى خارج حدود المحافظة الواحدة ويؤثر تنفيذها على الاقتصاد الوطني.

مفهوم المشروع-ع- تابع

2- المشاريع التي يمتد تنفيذها الى خارج حدود المحافظة الواحدة.

3-المشاريع التي سيتم تنفيذها من خلال الشراكة مع القطاع الخاص والمشاريع التي يتم توقيع اتفاقيات امتياز لتنفيذها.

4-المشاريع الممولة من خلال القروض الميسرة او المنح الخارجية والتي تتضمن اتفاقيات تمويلها شروطاً خاصة بحيث يؤدي الاخلال بهذه الشروط الى تخفيض قيمة التمويل.

5-المشاريع التي تتطلب طبيعتها خبرات إشرافية متخصصة أو تتضمن استخدام تكنولوجيا جديدة.



USAID

من الشعب الأمريكي



العلاقة بين المجالس المنتخبة (محلي ، بلدي ، تنفيذي ، محافظة)

العلاقة بين المجالس المنتخبة

- انسجاماً مع قانون اللامركزية رقم (49) لسنة 2015 لا بد من وجود آلية لتحديد احتياجات المحافظات من المشاريع التنموية والخدمية.
- حددت المادة (5/أ) من القانون مهام وصلاحيات المجلس التنفيذي وحددت المادة (8/أ) مهام مجلس المحافظة.
- صدر دليل اجراءات تطوير ادلة الاحتياجات والخطة التنموية السنوية للمحافظة ضمن اطار اللامركزية الذي ينظم آلية تحديد الاحتياجات ومهام كل من المجالس والاجهزة المختلفة للمحافظة.

العلاقة بين المجالس المنتخبة

- تضمن الآلية ترسيخ منهجية عمل لتعزيز المشاركة المجتمعية في اعداد الخطط التنموية للمحافظات وتوفير اداة تطبيقية لوضع الاجراءات التنفيذية للمسؤوليات الواردة في قانون اللامركزية وقانون البلديات والوصول الى احتياجات تنمية محلية فعلية ومشاريع تلبي هذه الاحتياجات بشكل كفؤ وفعال، من خلال ما يلي:
- قيام المجالس المحلية في المحافظات بعقد جلسات تشاورية من خلال دعوة ثلاث فئات من المشاركين (فئة القيادات المجتمعية، فئة ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، فئة الشباب) لاقتراح احتياجات مناطقهم.
- قيام الحاكم الاداري على مستوى المركز الاداري بتحديد احتياجات القطاعات المهنية والاجتماعية بالتنسيق مع غرف الصناعة والتجارة والاتحادات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية.

العلاقة بين المجالس المنتخبة

- ادراج هذه الاحتياجات ضمن نماذج معدة لهذه الغاية موزعة حسب القطاعات (القطاع الصحي والبيئي والثقافي والاجتماعي، قطاع التعليم العام والتعليم العالي والتدريب والتعليم المهني والتقني، قطاع الاشغال والاسكان والبنى التحتية والخدمات البلدية، التنمية الزراعية والتنمية السياحية والطاقة والمياه والنقل والاتصالات والاستثمارات).
- اقتراح المشاريع التي تغطي هذه الاحتياجات وترتيبها حسب الاولويات.
- قيام المجالس المحلية برفع قائمة الاحتياجات والمشاريع التي تم اعدادها على مستوى المنطقة الى وحدة التنمية في البلدية والتي تقوم بدورها بإعداد دليل احتياجات البلدية وارساله الى المجلس البلدي لمراجعته واقتراح اجراء اي تعديلات عليه ان وجدت ومن ثم ارساله الى مديرية التنمية في المحافظة.

العلاقة بين المجالس المنتخبة

- كما يقوم الحاكم الاداري على مستوى المركز الاداري بارسال قوائم الاحتياجات القطاعية على مستوى اللواء الى مديرية التنمية في المحافظة أيضاً.
- قيام مديرية التنمية في المحافظة بإعداد مسودة دليل احتياجات المحافظة وارساله الى المجلس التنفيذي من اجل مناقشته وتعديله بحيث يتم الخروج بصيغة نهائية للمشاريع المتضمنة في الدليل لتعكس احتياجات المحافظة كاملة مرتبة حسب الاولويات.
- يقوم مجلس المحافظة بمراجعة الدليل وتعديله والتأكد من انسجامه مع اولويات المحافظة واحتياجاتها الفعلية ومن ثم اقراره وارساله الى المجلس التنفيذي متضمنا الاحتياجات والاولويات.

العلاقة بين المجالس المنتخبة

- يقوم المجلس التنفيذي بتضمين المشاريع التي تخص المحافظة في موازنة المحافظة حسب السقف الرأسمالي المخصص لها.
- يقوم المجلس البلدي بتضمين المشاريع التي تخص البلدية ضمن موازنة البلدية.
- يختار المجلس التنفيذي المشاريع التي حصلت على اعلى اوزان نسبية وبما ينسجم مع السقف الرأسمالي المخصص للمحافظة ويحيلها الى المديرية الفنية المعنية بكل قطاع لاعداد بطاقة وصف للمشروع واعداد الكلف التقديرية السنوية لتنفيذ الخطة التنموية للمحافظة.

العلاقة بين المجالس المنتخبة

- تكون مديرية التنمية المحلية في المحافظة مسؤولة عن متابعة تقدم سير العمل في المشاريع المقررة بالتعاون مع المؤسسات الرسمية المعنية واعداد تقارير متابعة مرحلية لكل مشروع.
- يتم مشاركة تقارير تقدم سير العمل مع المجالس المحلية وممثلي القطاعات المهنية والاجتماعية والمجتمع المحلي ويتم استقبال الاقتراحات والشكاوي حول تقدم سير العمل في المشاريع من المجتمع المحلي بحيث يتم متابعتها من قبل مديرية التنمية المحلية وارسالها الى المجلس التنفيذي ومجلس المحافظة للاطلاع عليها وابداء الراي حولها واتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها ونشر نتائج المتابعة على المواطنين.



USAID

من الشعب الأمريكي



الدليل الإرشادي لموازنة النفقات الرأسمالية للمحافظات

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات

- تقوم وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة بتحديد حجم السقف الكلي للإنفاق العام من خلال إعداد الإطار المالي متوسط المدى.
- تحدد دائرة الموازنة العامة سقف الإنفاق الجاري والرأسمالي للوزارات والدوائر الحكومية، وسقف الانفاق الرأسمالي للمحافظات انسجاماً مع نص المادة (3/أ/5) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

■ تقوم دائرة الموازنة العامة بتوزيع سقف الانفاق الرأسمالي للمحافظات على المحافظات بناءً على أسس ومعايير محددة. انسجاماً مع الآلية المعتمدة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (2979) تاريخ 14/5/2017.

■ تقوم دائرة الموازنة العامة بإعداد سقوف/ مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات (مكافآت أعضاء المجالس، النفقات التشغيلية والإدارية للمجالس). انسجاماً مع نص المادة (9/ب) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

- يتم تزويد المحافظ في شهر أيار من كل عام بتعميم دولة رئيس الوزراء لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية وموازنة المحافظات مرفقاً به السقوف المحددة لها. انسجاماً مع نص المادة (3/أ/5) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015. والمادة (5/ب) من النظام المالي لمجالس المحافظات رقم (30) لسنة 2017.
- يقوم المحافظ بتحويل تعميم اعداد الموازنة الى أعضاء المجلس التنفيذي ومديرية التنمية المحلية في المحافظة للبدء بإعداد مشروع موازنة المحافظة ضمن السقف المحدد من دائرة الموازنة العامة. انسجاماً مع دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

- تحدد مديرية التنمية المحلية في المحافظة أولويات المشاريع الرأسمالية الجديدة وتختار المشاريع ضمن السقف المحدد للمحافظة. انسجاماً مع دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018.
- بالإضافة الى ذلك تقوم مديرية التنمية المحلية بما يلي:
 - أ - التأكد من عدم ازدواجية المشاريع المقترحة مع مشاريع البلديات أو المشاريع الممولة من المنح.
 - ب - مناقشة المشاريع الرأسمالية النهائية التي تم اختيارها مع المديریات الحكومية في المحافظة.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

ج - إعداد وصف عام للمشروع باستخدام نموذج بطاقة وصف المشروع المعتمد.

د - التنسيق مع المديرية الحكومية المعنية في المحافظة ومع الوزارة المعنية لضمان انسجام المشروع مع الخطة الاستراتيجية للوزارة ومع مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج.

هـ - إعداد مشروع موازنة المحافظة وتعبئة نموذج تحديد المشاريع الرأسمالية للأعوام 2018-2020 المعتمد من دائرة الموازنة العامة.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

■ يقوم المحافظ بمراجعة مشروع موازنة المحافظة ويطلب من المجلس التنفيذي الاجتماع لمناقشتها واقرارها قبل منتصف شهر آب وارسالها الى مجلس المحافظة، انسجاماً مع نص المادة (3/أ/5) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015، وحسب الاطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة.

■ يقوم مجلس المحافظة بدراسة مشروع موازنة المحافظة المحال اليه من المجلس التنفيذي ومن ثم مناقشة بحضور المحافظ وأعضاء المجلس التنفيذي ومدير عام دائرة الموازنة العامة أو من ينيبه. انسجاماً مع دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

- في حال ارتأى مجلس المحافظة اجراء تعديلات على مشروع موازنة المحافظة، يطلب المحافظ من مديرية التنمية المحلية إجراء التعديلات اللازمة بالتنسيق مع المديرية المعنية، ومن ثم ارسال مشروع الموازنة بعد التعديل الى مجلس المحافظة لإقراره.
- تقوم الوحدة المختصة بالشؤون المالية في مجلس المحافظة بإعداد موازنة تقديرية للنفقات التشغيلية لمجلس المحافظة ضمن السقف المحدد من دائرة الموازنة العامة، ورفعها الى رئيس مجلس المحافظة للسير بإجراءات إقرارها بصورتها النهائية.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

■ يقر مجلس المحافظة مشروع موازنة المحافظة بموعد أقصاه نهاية شهر أيلول ويقوم المحافظ بإرساله الى الوزارات والدوائر الحكومية المعنية ودائرة الموازنة العامة لأدراجه في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر الحكومية المعنية. انسجاماً مع نص المادة (2/أ/8) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015، والمادة (5/ج) من النظام المالي لمجالس المحافظات رقم (30) لسنة 2017. وحسب الاطار الزمني لمراحل اعداد الموازنة.

■ تقوم دائرة الموازنة العامة بمراجعة مشروع موازنة المحافظة والتأكد من وجود كافة المعلومات والبيانات اللازمة بخصوص المشاريع الرأسمالية المقترحة وعدم ازدواجيتها مع مشاريع الوزارات والدوائر الحكومية.

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

- تقوم دائرة الموازنة العامة بالتأكد من ادراج المشاريع الرأسمالية للمحافظات ضمن فصول الموازنة العامة حسب الجهة المنفذة لها. انسجاماً مع نص المادة (2/أ/8) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015.
- يتم رصد مخصصات ادامة عمل مجالس المحافظات في موازنة وزارة الداخلية لعام 2018، ويتم تحويلها من الوزارة الى مجالس المحافظات للصرف. حسب دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018.
- يكون رئيس مجلس المحافظة هو أمر الصرف على نفقات المجلس (مصاريف الادامة)، استناداً للمادة رقم (9/ب) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015، ونص المادة (4/ج) من النظام المالي لمجالس المحافظات رقم (30) لسنة 2017

آلية اعداد وتنفيذ موازنات المحافظات- تابع

- بعد صدور قانون الموازنة العامة تقوم الوزارات والدوائر الحكومية بالسير بإجراءات تنفيذ الموازنة من خلال الآلية المتبعة حالياً. حسب دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018.
- تخضع موازنات المحافظات لأحكام الرقابة والتدقيق المتبعة ومنها رقابة وزارة المالية وديوان المحاسبة. انسجاماً مع نص المادة (9/ب) من قانون اللامركزية رقم 49 لسنة 2015.
- يتم متابعة تقدم سير العمل في المشاريع الرأسمالية للمحافظات من قبل المجالس التنفيذية ومديرية التنمية المحلية في المحافظات ويتم اعداد تقارير ربعية وتزويد مجالس المحافظات بها. حسب دليل اجراءات اعداد موازنات المحافظات لعام 2018.



USAID

من الشعب الأمريكي



النماذج المعتمدة لإعداد الموازنات

نماذج اعداد موازنة المحافظات لعام 2018

محافظه

نموذج تحديد مخصصات إدامة عمل مجالس المحافظات للأعوام 2018-2020

النفقات الجارية			البند
**تأشيري 2020	**تأشيري 2019	*مقدر 2018	
			المكافآت
			القرطاسية
			الاتصالات
			الضيافة
			اخرى
			-
			-
			-
			-
			-
			-
			المجموع

*يتم التقيد بالسقف المحدد للمحافظة.

** يتم تحديدها من قبل المحافظة وهي قابلة للتعديل والتحديث في ضوء المستجدات المستقبلية

نموذج بطاقة وصف المشروع

المحافظة	اسم المشروع	
اللواء/ المدينة	الوزارة/ الدائرة المعنية بتنفيذ المشروع	
وصف عام للمشروع		
أهداف المشروع		
- ١		
- ٢		
- ٣		
الأهداف الوطنية التي سيجققها		
الفئات المستفيدة من المشروع		
مدة تنفيذ المشروع:		
تكلفة المشروع الإجمالية		
دينار		مقدر للعام ٢٠١٨
دينار		تأشيري ٢٠١٩
دينار		تأشيري ٢٠١٠
المخرجات من تنفيذ المشروع على مستوى المحافظة		
مؤشرات الأداء		
- ١		
- ٢		
- ٣		



USAID

من الشعب الأمريكي



وشكراً